

الموضوع السادس:

تنفيذ الحكم الصادر بالعمل للنفع العام

و قد نص القانون رقم 01-09 المؤرخ في 25 فبراير 2009 المعدل والمتمم لقانون العقوبات الجزائي و تحديدا من 05 مكرر1 إلى 5 مكرر 06 على إمكانية استبدال العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة بعقوبة العمل للنفع العام،

وعقوبة العمل للنفع العام عقوبة بديلة للحبس المنطوق به تتمثل في قيام المحكوم عليه بعمل للنفع العام بدون أجر لدى شخص معنوي من أشخاص القانون العام.

وقد حددت المادة 5 مكرر1 من قانون العقوبات حدود دنيا وقصوى للمدة التي يجب أن يقضيها المحكوم عليه سواء بالنسبة للبالغين أو القصر، بحيث إذا كان المتهم بالغا فتتراوح مدة العمل للنفع العام بين 40 إلى 600 ساعة بحساب ساعتين عن كل يوم حبس محكوم به ضمن العقوبة الأصلية المنطوق بها، أما إذا كان المتهم قاصر وتجاوز 16 سنة فيجب أن تتراوح مدة العمل للنفع العام بين 20 إلى 300 ساعة.

وعقوبة العمل للنفع العام تخضع للسلطة التقديرية لقاضي الموضوع، بعد توفر جملة من الشروط نتطرق إليها من خلال الفرع الأول، لتعرض في الفرع الثاني إلى إجراءات تنفيذها.

مع ملاحظة أن المشرع قد منح لجهات الحكم سواء على مستوى الدرجة الأولى أو على مستوى الاستئناف السلطة التقديرية في استبدال عقوبة الحبس بعقوبة العمل للنفع العام، و كذا محكمة الجنايات بخصوص الجنح و المخالفات المرتبطة بالأفعال الموصوفة جنائيات طبقا للمادة 248 ق إ ج إذا كانت عقوباتها الأصلية لا تتجاوز ثلاث (3) سنوات.

أ/ شروط الحكم بعقوبة العمل للنفع العام

لتطبيق عقوبة العمل للنفع العام يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط تتمثل حسب المواد 5 مكرر 1 إلى 5 مكرر 6 من قانون العقوبات في:

أولاً، أن يكون المتهم غير مسبوق قضائياً، أي لا يكون قد صدر بحقه حكم نهائي بعقوبة سالبة للحرية سواء كانت نافذة أو موقوفة النفاذ، و سواء تعلقت بجنحة أو جناية (المادة 53 مكرر 5 ق ع)، كما ينتج عن ذلك استبعاد العائد.

و تتكفل صحيفة السوابق القضائية الخاصة بالمحكوم عليه بالتأكد من توفر هذا الشرط (المادة 630 ق إ ج)

ثانياً، أن لا يقل سن المحكوم عليه عن 16 سنة وقت ارتكاب الوقائع المجرمة المنسوبة إليه، و هو السن المسموح به لتوظيف القاصر حسب نص المادة 15 من القانون 90-11 المتعلق بعلاقات العمل.

ثالثاً، أن لا يتجاوز الحد الأقصى لعقوبة الجريمة المرتكبة ثلاث (3) سنوات حبسا، مما ينم عن نية المشرع تبنيه لهذا النظام البديل بالنسبة للجرائم البسيطة دون غيرها .

رابعاً، أن لا تتجاوز العقوبة المنطوق بها سنة حبسا ثم تستبدل بعقوبة العمل للنفع العام ويؤكد ذلك ما جاء في المنشور الوزاري المتعلق بكيفيات تطبيق عقوبة العمل للنفع العام حيث يقول أنه إذا كانت العقوبة المنطوق بها تتضمن جزءا موقوف النفاذ طبقا للمادة 592 ق إ ج ومتى توافرت الشروط السابقة جاز للقاضي استبدال الجزء النافذ منها بعقوبة العمل للنفع العام.

خامسا، الموافقة الصريحة للمحكوم عليه وذلك ما يستوجب حضوره جلسة النطق بالعقوبة لاستطلاع أريه بالموافقة أو الرفض والإشارة إلى ذلك في الحكم .

سادسا، تنبيه المحكوم عليه إلى أنه في حالة إخلاله بالالتزامات المترتبة عن عقوبة العمل للنفع العام تطبق عليه عقوبة الحبس الأصلية .

ب/ إجراءات تنفيذ الحكم بعقوبة العمل للنفع العام

بعد أن يصدر القاضي حكمه بالعقوبة الأصلية يعرض على المحكوم عليه إمكانية استبدال عقوبة الحبس المنطوق بها بعقوبة العمل للنفع العام، وبعد قبول هذا الأخير بالعقوبة البديلة يصدر الحكم أو القرار المتضمن عقوبة العمل للنفع العام وينفذ بعد صيرورته نهائيا طبقا للمادة 05 مكرر 6 من قانون العقوبات، على مستوى النيابة العامة وكذلك على مستوى قاضي تطبيق العقوبات كالتالي:

أولا /على مستوى النيابة العامة

أسند المنشور الوزاري رقم 02 المؤرخ في 21 أبريل 2009 مهمة القيام بتنفيذ الأحكام و القرارات المتعلقة بعقوبة العمل للنفع العام للنائب العام المساعد على مستوى المجلس.

حيث تقوم بإرسال القسيمة رقم 01 التي تتضمن العقوبة الأصلية مع الإشارة إلى أنها استبدلت بعقوبة العمل للنفع العام.

ليتم تسجيل على القسيمة رقم 02 العقوبة الأصلية وعقوبة العمل للنفع العام عكس القسيمة رقم 03 التي تسلم وهي خالية من الإشارة إلى العقوبتين.

ثم يقوم النائب العام المساعد بإرسال الملفات المتعلقة بعقوبة العمل للنفع العام حسب حالتين:

. إرسال الملف المتضمن نسخة من القرار أو الحكم مع مستخرج منه الى قاضي تطبيق العقوبات ليتولى تطبيق العقوبة، إذا كان المعني المحكوم عليه بهذه العقوبة يقطن بدائرة اختصاص قاضي تطبيق العقوبات بالمجلس.

. إرسال الوثائق إلى النائب العام بمجلس اختصاص مكان سكن المحكوم عليه لتطبيقها من طرف قاضي تطبيق العقوبات مكان سكن المعني.

علما أنه إذا تضمنت العقوبة الأصلية إلى جانب الحبس عقوبة الغرامة فإن هذه الأخيرة تنفذ بكافة الطرق المقررة قانونيا وكذلك الشأن بالنسبة للمصاريف القضائية.

ثانيا /على مستوى قاضي تطبيق العقوبات

يسهر قاضي تطبيق العقوبات على تطبيق عقوبة العمل للنفع العام حيث يقوم باستدعاء المعني بواسطة محضر قضائي في عنوانه المدون بالملف ليحرر بطاقة معلومات شخصية تضم إلى ملف المعني.

وبعد أن يتأكد القاضي من سلامة المحكوم عليه صحيا ويكون فكرة مؤهلاته و شخصيته، يختار له عملا من بين المناصب المعروضة التي تتلاءم وقدراته الفكرية والبدنية، والتي ستساهم في اندماجه الاجتماعي دون التأثير على السير العادي لحياته المهنية والعائلية.

وبالنسبة لفئتي النساء والقصر ما بين 16 و 18 سنة يتعين على قاضي تطبيق العقوبات مراعاة الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتشغيلهم كعدم إبعاد القصر عن محيطهم الأسري والاستمرار في مزاولة دراستهم عند الاقتضاء، وعدم تشغيل النساء ليلا.

مع ضرورة الإشارة أن للمحكوم عليه بعقوبة العمل للنفع العام والذي كان رهن الحبس المؤقت وعملا بأحكام المادة 13 من القانون 04-05 تخصم مدة الحبس المؤقت التي

قضائها بحساب ساعتين عمل عن كل يوم حبس ثم تستبدل المدة المتبقية من عقوبة الحبس الأصلية ليؤديها عملا للنفع العام.

بعد ذلك يصدر قاضي تطبيق العقوبات بناء على ما سبق مقررًا بالوضع يعين فيه المؤسسة التي تستقبل المعني وكيفيات أداء عقوبة العمل للنفع العام، ويتضمن هذا المقرر ما يلي:

الهوية الكاملة للمعني.

طبيعة العمل المسند للمعني.

التزامات المعني.

عدد الساعات الإجمالية و البرنامج الزمني المتفق عليه مع المؤسسة المستقبلة.

وضعية المحكوم عليه اتجاه الضمان الاجتماعي، حيث تتم الإشارة إلى أنه مؤمن أو غير مؤمن، فإذا كان المعني غير مؤمن يقوم قاضي تطبيق العقوبات بإرسال هويته الكاملة للمديرية العامة لإدارة السجون عن طريق مدير المؤسسة العقابية قصد تأمينه اجتماعيا.

الإشارة إلى أنه في حالة إخلال المعني بالتزامات والشروط المدونة في مقرر الوضع ستنفذ عليه عقوبة الحبس الأصلية.

الإشارة في الهامش على ضرورة موافاة قاضي تطبيق العقوبات من طرف المؤسسة المستقبلة ببطاقة مراقبة أداء عقوبة العمل للنفع العام، وتبليغه عند نهاية تنفيذ العقوبة أو عند إخلال المعني بأحد التزاماته.

وفي حالة عدم امتثال المحكوم عليه للمعني للاستدعاء بحلول التاريخ المحدد رغم ثبوت تبليغه شخصيا بالاستدعاء ودون تقديم عذر جدي أو من ينوبه، يقوم قاضي تطبيق

العقوبات بتحرير محضر بعدم المثول، يشمل عرضا للإجراءات التي تم اتخاذها فيما يخص تبليغ المعني وعدم تقديمه لعذر جدي يرسله إلى النائب العام الذي يقوم بإخطار مصلحة تنفيذ العقوبات التي تتولى باقي إجراءات التنفيذ بصورة عادية بالنسبة لعقوبة الحبس الأصلية.

وفي حالة ما إذا اعترض تنفيذ عقوبة العمل للنفع العام بعض الإشكالات التي تعيق التطبيق السليم لهذه العقوبة، كعدم تأقلم المحكوم عليه مع برنامج العمل أو أوقاته، فيتم عرض هذه الإشكالات على قاضي تطبيق العقوبات الذي يقوم طبقا للمادة 5 مكرر 3 ق ع باتخاذ الإجراءات اللازمة لحل هذه الإشكالات لا سيما فيما يتعلق بتعديل البرنامج أو تغيير المؤسسة المستقبلة.

و لقاضي تطبيق العقوبات كذلك إمكانية وقف تطبيق عقوبة العمل للنفع العام لأسباب صحية أو عائلية أو اجتماعية على أن يتم إبلاغ كل من النيابة العامة والمعني والمؤسسة المستقبلية والمصلحة الخارجية لإدارة السجون المكلفة بإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، بنسخة من هذا المقرر.

بعد توصل قاضي تطبيق العقوبات بإخطار من المؤسسة المستقبلية بنهاية تنفيذ المحكوم عليه للالتزامات التي حددها مقرر الوضع، يحرر إشعارا بانتهاء تنفيذ عقوبة العمل للنفع العام يرسله إلى النيابة العامة لتقوم بدورها بإرسال نسخة منه إلى مصلحة صحيفة السوابق القضائية للتأشير بذلك على القسيمة رقم 01، وعلى هامش الحكم أو القرار.